الصحافة الكويتية وقضية النفط في الخليج العربي

د. عواطف عبد الرحمن *

مقدمـــــة :

من اكثر الاقوال دلالة على اهمية البترول بصفة عامـــة وبترول الخليـــج بصفة خاصة قول احد المستشرقين المعاصرين : **ان صدى اي صدام بـــين قبائل البدو في الشارقة والفجيرة يتردد عاليا على سواحل نهر هدسون ونهر التيمز وخليج طوكيو ، ذلك لان كل شيء يدور الان حول البترول الذي تنحصر رسالته في اطفاء ظمأ الطاقة في الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان .** فمنطقة الخليج العربي تحوى ثلثي الاحتياطيات المكتشفة في العالم ، كما ان تكاليف استخراج البترول في هذه المنطقة تبلغ ادنى مستوى لها في العالم ، فضلا عن توافر افضل الظروف ملاءمة لنقله .

وفي الواقع فقد حدث تحول خطير في اوضاع دول الخليج مع بدايـــة الخمسينات (بعد ثورة مصدق) ووضع مبدأ النصف بالنصف (توزيع الارباح مناصفة) في منطقة الخليج . فقد كانت غالبيـةسكان الجزيرة العربية وساحل الخليج العربي يحصلون على لقمة العيش عن طريق تربية الابل والاغنام والماعز واستخراج اللؤلؤ وزراعة النخيل ، وتحولت هذه المجالات الى اعمال ثانويـــة بعد اكتشاف البترول (١) .

---

* مدرسة بكلية الاعلام ، جامعة القاهرة .

ولقد مـــر كفاح منظمة الاوبيك في مواجهة الاتحاد الدولي لشركات البترول بتطورات كبيرة كان اهمها توقيع اتفاقيتي طهران وطرابلس (٥٥٪ ضرائب على الانتاج ورفع سعر البترول ـــ ٥ر٢ ٪ زيادة سنوية) وتلا ذلك بشكل متدرج حصول الدول المنتجة للبترول على حصة من اسهم الشركات المستغلة للبترول بـــل لضمان السيطرة على الموارد القومية .

ولكي تتضح اهمية البترول الخليجي فاننا نذكر ان استهلاك العالم مـــن الطاقة خلال النصف الاول من هذا القرن قد تضاعف ثلاث مرات ، ثم تضاعف ثلاث مرات اخرى في العشرين سنة التالية (٢) . ومن المعتقد ان يظل البترول المركز الاول والرئيسي للطاقة والاكثر استعمالا حتى اوائل القرن القادم .

ولا يقلل من اهمية بترول الخليج اكتشاف احتياطيات جديدة للبترول في بحر الشمال او امريكا اللاتينية ، فبترول بحر الشمال لن يغطى على احسن تقدير سوى خمس احتياجات غرب اوروبا في السنين القادمة . ولا يقلل مـــن اهميته ايضا محاولة الدول الغربية توسيع جهودها للتحرر من النفط وبالذات نفط الشرق الاوسط (٣) .

ومن المنطقي ان يتعرض البحث هنا لقضايا اساسية ثلاث تتعلق باسعـــار النفط ، والنفط والتنمية في الخليج ، والنفط ومستقبل العالم العربي .
ويروج البعض ان هناك لعبة جديدة بين منتجي البترول ومنتجي السلع الصناعية ، فالاولى تزيد من سعر انتاجها للبترول والثانية تزيد سعر السلـــع الصناعية فتزيد الاولى سعر البترول من جديد وهكذا ، والذي يقع ضحيـــة الطرفين دول العالم الثالث الفقير الذي يستورد كلا من البترول والسلع الصناعية. وفي الواقع فان الرد على هذا الترويج يتطلب التعرض لقضية الاسعار .

اولا ـــ قضية الاسعار :

تحتج الدول الغربية على دول الاوبك بانها في رفعها لاسعار النفط قد ساهمت في خلق الازمة الاقتصادية العالمية الحالية زاعمة بأن الاوبيك تتصرف بطريقة احتكارية في مورد هام (النفط) يتوقف على تدفقه رفاهية العالم ، ومن ناحية اخرى فهي ترى ان الدول المنتجة للبترول تهتم بجمع المال ولا تقدم منه الا لقدر اليسير من المساعدات للدول النامية .

وكان الرد العلمي والعملي واضحا في الدورة الاستثنائية السابقة للامم

المتحدة (١٩٧٥) وبعدها على لسان معظم المسؤولين والمهتمين بقضية النفط في دول الاوبيك وغيرها ، ويمكن ان نلخص الرد فيما يلي :

١ ــ سرى التضخم وسرت الفوضى النقدية في البلاد المتقدمة قبل قرار الاوبيك برفع الاسعار ١٩٧٣ وجاء تعديل الاسعار بالزيادة استجابة لارتفاع معدل التضخم في البلاد الصناعية ، وهذا التعديل في الاسعار لم يؤثر الا بقدر قليل (٥ر١٪) على ارتفاع معدلات الاسعار في البلاد الغربية المتقدمة (٤) كما انه يلاحظ ان اسعار البترول في اوائل ١٩٧٣ كانت منخفضة بشكل خطير وبطريقة اصطناعية (٥) وهذا الانخفاض كان معناه استنفاد مصدر الطاقة البترولية باسعار منخفضة دون البحث عن مصادر اخرى ، وقرار رفع الاسعار كان يعني وضع حد لهذا الاستغلال .

٢ ــ الشركات المستغلة للنفط كانت تتصرف بشكل احتكاري واسع في مجال النفط انتاجا ونقلا وتكريرا وتحديدا لاسعاره ، وتصف الان دول الاوبيك عندما رفعت اسعار النفط بأنها احتكارية (٦) .

٣ ــ ان مجرد تحقيق فائض نقدي متناقص بفعل تقلبات العملة (انخفاض الدولار) لايمكن ان يعد ثروة ، يضاف الى ذلك الوسيلة الملتوية التي تستخدمها الدول الصناعية لامتصاص هذا الفائض من خلال وسائل عديدة بدأت بالعقارات وانتهت بالاسلحة والصناعات الثقيلة ، وفي جانب اخر تحتفظ الدول المتقدمة ايضا في بنوكها بالجزء الذي حصل عليه الطرف الاخر من الارصدة والودائع والحسابات الخاصة والعامة ، ان هذه الوسيلة الملتوية تنم عن سلوك لا مسؤول الهدف منه ابقاء الدول النامية على ماهي عليه (٧) .

٤ ــ تكاسلت الدول المتقدمة في السعي للبحث عن موارد جديدة وبديلة للطاقة بسبب انخفاض سعر النفط ، ولم تأخذ بعين الاعتبار رغبة الدول النفطية في الحصول على سعر عادل لمادة فانية لا تتجدد ورغبتها في تنويع مجالات اقتصادها .

٥ ــ ورغم عدالة موقف الدول النفطية في قرارها برفع اسعار النفط فاننا نجد من يهدد باحتلال ابار البترول في منطقة الخليج لتأمين امدادات البترول ، ولم يجد التهديد مع دول الاوبيك بل استمرت في مطالبتها للدول الغربية الصناعية بالعمل على كبح جماح التضخم الذي تصدره للعالم وعمل جدولة للاسعار توازن بين التضخم واسعار السلع المصنعة من ناحية واسعار النفط من الناحية الاخرى ، بل وفي مواجهة الدولار المتضخم المتناقص القيمة اقترحت احدى الدول الخليجية استخدام دينار

عربي موحد لحماية الثروة العربية الفائضة من تقلبات العملة (٩) .

٦ ــ اما بالنسبة للمساعدات التي قدمتها الاوبيك لدول العالم الثالث فقد بلغت عام ١٩٧٤ (١ر٢٦ ٪) من اجمالي الناتج القومي لدول الاوبيك في حين انها لم تبلغ سوى ٣١ ٪ من اجمالي الناتج القومي للبلاد الصناعية المتقدمة (١٠) ، وبصفة عامة فقد زادت معونات الانماء التي تقدمها الاوبيك للدول النامية من ٣٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٣ الى ١٦٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ (١١) .

ثانيا ــ **النفط والتنمية في الخليج العربي :**

رأينا كيف تعرض المسؤولون النفطيون في الاوبيك لموضوع النفط باعتباره مصدر ثروة زائلا ، وانهم يحتاجون الى مقابل مجز لهذا المصدر لكي يقيموا به صرحا اقتصاديا متنوعا يعوض الاوبيك نفاد هذه الثروة .. ومن ناحية اخرى فان احتياطيات الاوبيك النقدية ستصل في عام ١٩٨٠ الى مابين ٢٠٠ ، ٢٥٠ بليون دولار (١٢) ، ومن ناحية ثالثة فان ٩٠ ٪ من دخل الدول المنتجة للبترول يعتبر فائضا اقتصاديا صافيا (بعد خصم تكاليف وادارة الانتاج) .

والسؤال الان : هل تستخدم هذه الدخول في النهوض بعملية التنمية في دول الخليج بالقدر الواعي لنفاد البترول كمصدر للدخل وضرورة البحث عن مصادر اخرى احتياطية او بديلة ؟؟

الواقع ان جزءا كبيرا من هذا الفائض يبدد في معظم ــ ان لم يكن كل ــ دول الخليج ، وهناك ٣ اتجاهات اساسية لتبديد الفائض في معظم دول الخليج هي :

أ ــ الاستهلاك والانفاق الحكوميان (١٣) الذي بلغ في بعض الاحيان في دولة مثل الكويت ثلث الدخل القومي ، والتي يهدف النظام فيها الى تحويلها من بلدة صغيرة الى دولة ذات شخصية وطنية متميزة ، فيقوم النظام ببناء الادارات الحكومية الواسعة والضخمة ، ويكدس فيها الموظفون بأكثر مما تحتاج . كذلك فان بعض الامارات الصغيرة تقوم ببناء وسائل خدمات مرفهة جدا مثل التلفزيون الملون ومحطات الاذاعة التي تغطي لا الامارة وحدها او منطقة الخليج ولكن العالم العربي كله من المحيط الى الخليج لا لشيء سوى منافسة الجيران الاغنياء . ولقد ظهر في الفترات السابقة جليا اسراف الحكام النفطيين الى الحدود التي تفوق الخيال ، ولكن الان يمكن ان نذكر ان الحكام السابقين الذين دارت رؤوسهم من تدفق الذهب ذهبوا وحل محلهم حكام اكثر واقعية ، ولم يعد الاسراف ظاهرة عامة ولكن تبدل في احوال كثرة ليصبح ادخارا ومضاعفة للثروات ،

غير ان كثيرا من الأجراءات وبخاصة تلك التي تمس مكانتها وشخصيتها الاعتبارية التي تقوم بها الدول لا تزال لا تخلو من الاسراف (١٤) .

ب ـــ السياسة الاقتصادية التضخمية، وتلك كما هو معروف اقتصاديا اساسها الانفاق الاستهلاكي الحاد ، وذلك له مظاهر متعددة سواء على مستوى العائلات المالكة او الطبقات المتوسطة التي تتكون اساسا من العمال والموظفين الوافدين والذين ذهب عنهم الفقر وتحولوا الى طبقة استهلاكية متوسطة .

جـ ـــ السياسة النفطية ، ويقصد بها (١٥) عدم تشجيع الشركات النفطية الوطنية وتفضيل الشركات الاجنبية عليها لاعتبارات كثيرة يراها النظام .

واذا ماتركنا ظاهرة تبديد الفائض وانتقلنا الى مظاهر وشواهد التنمية في الخليج في كل الانشطة فاننا نلاحظ ما يلي :

١ ـــ انتقلت الى ارض الخليج والجزيرة العربية صناعة البترول التي تعتبر من بين اكبر الصناعات تقدما في القرن العشرين ، واكتسب السكان المحليون مهارات عملية وانتاجية عصرية سواء كانوا من العمال او الفنيين او المهندسين ، كما اكتسبوا خبرة تنظيم وادارة الانتاج الكبير .

٢ ـــ تخطط بعض دول الخليج لانتاج الاسمدة والاسمنت والبلاستيك والزجاج واطارات السيارات والالومنيوم ، ولكن راس المال المحلى يشتغل بالقطاع الصناعي على مضض (١٦) حيث يفضل الاستثمار من الارض والتجارة حيث سرعة التداول وضخامة الارباح ، وفي كثير من الاحيان لايتحمل عبء اقامة المشروعات القومية الصناعية الكبيرة سوى الدولة (مجمع الشعيبة لانتاج الاسمدة والمنتجات الكيماوية بالكويت) .

٣ ـــ قدم وزير التنمية والصناعة في البحرين ٣ اقتراحات لدعم التصنيع في منطقة الخليج وهي (١٧) :

ـــ التنسيق بين دول المنطقة في اطار تفصيلي محدد وليس السياسات الشاملة فقط .

ـــ التفاوض مع السوق العالمية واستخدام النفط كقوة تفاوضية .

ـــ ضمان ضبط التضخم المالي في المنطقة لتوفير فرص المنافسة .

اما المسؤولون السعوديون فيرون ضرورة تحويل المملكة العربية السعودية الى بلد زراعي صناعي للقضاء على استغلال العالم الراسمالي الذي يأخذ برميل البترول بـ ١٤ دولارا ويعيده مصنعا بـ ٢٦٠ دولار (١٨) .

٤ ــ اكثر من نصف احتياطيات دول الاوبيك من العملات في البلاد الاجنبية محولة الى اسهم وسندات اجنبية لتعود بدخل ثابت لخفض خسائر العملات ، وذلك نظرا لعدم قدرة البنيان الاقتصادي الداخلي على تحمل العائدات الضخمة ، ولكن الغريب في الامر انه رغم خبرة الكوادر العربية وتطور نظام مؤسساتهم المالية فانهم لايملكون حق التصويت في مجالس مديري الشركات الذين يستثمرون اموالهم فيها (١٩) .

٥ ــ واذا اخذنا التنمية من الناحية الاجتماعية فاننا نجد ان الارتباطات القبلية وقيم النظام الابوي التي كانت تسود المجتمع القديم لدول النفط قد تغيرت نتيجة تغير ظروف الحياة وانتشار العمل بالاجر والتعليم بشكل واسع والسفر الى الخارج وسهولة منال وسائل الاعلام الجماهيرية ، ورغم ذلك فلم تؤثر رياح التغير على سيكولوجية النظام السابق ، ومن هنا فان الوضع يتسم بعدم الاستقرار خاصة مع وجود فوارق كبيرة بين الفئات المختلفة للسكان (٢٠) .

٦ ــ اما من الناحية السياسية فان انتشار التعليم ووسائل الاعلام وحرية الصحافة في بعض دول الخليج كالكويت مثلا جعل سياستها تتسم بالتوازن ، اما في بعض الدول الاخرى كالسعودية فالثيوقراطية هي النظام السائد بها .

٧ ــ وفي نظرة مستقبلية لمنطقة الخليج فان الاتجاه المنطقي سيكون نحو انشاء صناعات ذات كثافة عالية في راس المال الثابت نسبة الى راس المال المتحول نظرا لنقص الايدي العاملة . وهذه الصناعات الان تقع كلها تقريبا في ايدي الاحتكارات الغربية (استخدام بترول . نقل . بتروكيماويات .. الخ) ومن هنا فان اي تخطيط اقتصادي سليم يجب ان يعمل على السيطرة على وسائل الانتاج ، وذلك بتغيير علاقات الملكية السائدة الان ورفض المنطق الغربي الذي يرى انه من الافضل اقامة صناعة البتروكيماويات بالقرب من مناطق استهلاكها اي في الغرب وانه ليس من الحكمة اقامتها في دول الخليج (٢١) .

واذا كانت الافاق المالية والتمويلية رحبة وواسعة ويمكن عن طريقها لدول الاوبيك شراء ارقى ما وصل اليه التقدم العلمي والصناعي فهل البنيان السكاني والاجتماعي لتلك الدول يسمح باستيعاب ذلك الواقع . ان معظم الاقتصاديين يرون ان تلك هي المشكلة .

★★★

ثالثا ــ **النفط ومستقبل العالم العربي :**

والقضية هنا واضحة جدا ، فمنطق التكامل العملي يفرض على الدول العربية النفطية والاخرى غير النفطية تجميع الموارد واستثمار الامكانيات المالية والبشرية والطبيعية بالشكل الذي يمكن من وضع العالم العربي في المكان اللائق بقدراته الاقتصادية .

واذا كانت مشكلة التنمية في الخليج هي نقص الكوادر الفنية ونقص السكان بصفة عامة فانه يمكن اللجوء الى الدول العربية ذات الكثافة السكانية لاجتذاب العنصر البشري منها ، ومن الناحية المقابلة فانه يجب على رؤوس الاموال النفطية ان تزود وتخلق مجالات الاستثمار في البلاد العربية غير النفطية لتعوض الاخرى عن جلب رؤوس الاموال وما تجره من عواقب وضجة من الدول الغربية .

ولقد قدمت الكويت مثالا حيا على ذلك بانشائها للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومضاعفة رأسماله ليصل الى ٥ر٢ مليار دولار ، وبمبادرة الكويت ايضا تم انشاء هيئة مالية دولية هي الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يضم في عضويته كل الدول العربية .

ولقد اعلن وزير المالية بالكويت (٢٢) ان الكويتيين يفضلون الاستثمار بالترتيب التالي : الصناعات المحلية ، ثم تنمية العالم العربي ، ثم الدول الاخرى الصديقة .

ولكن للاسف فاننا نجد ان التكامل العربي في المجالات الاستثمارية الصناعية او الزراعية ضئيل جدا ، وهنا تبدو لنا مدى اهمية الملاحظات التي ابداها الشيخ عبد الله الطريقي خبير النفط العربي حول هذه القضية والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

١ ــ النفط كان يمكن ان يكون نعمة تمهد عن طريق التعاون الاقتصادي الفني بين العرب الى الوحدة السياسية ، ولكنه يعد نقمة او لعنة على العرب ، لانه تسبب في تفكك العلاقات الاخوية الطيبة بين بعض البلاد العربية نتيجة لعدم قدرة عرب النفط على ادارة سياساتهم واقتصادياتهم بطريقة تخدم مصالحهم ومصالح اخوانهم من العرب .

٢ ــ النفط حول شعوب العرب النفطية الى مجموعات من المستهلكين .

٣ ــ لابد من تقنين تصدير النفط والتحول الى صناعته (تكرير وبتروكيماويات) والاعتماد على الكوادر العربية من الدول غير النفطية .

دراسة تحليل مضمون الصحف الكويتية ازاء قضية النفط :

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحديد حجم ونوع الاهتمام الذي تبديه الصحافة الكويتية نحو قضية النفط في الخليج العربي سواء من حيث المساحة التي تحتلها تلك القضية وجزئياتها الفرعية في الصحف الكويتية والقوالب الاعلامية التي تنشر من خلالها مثل (الخبر ــ المقال ــ التحقيق ــ والحديث) او من حيث نوع المعالجات وقياس اتجاهات هذه الصحف نحو بعض المشكلات النفطية . كما تهدف الدراسة الى اختيار صحة بعض الفروض التي انبثقت من القراءة الاولية لعينات الصحف الكويتية والتي ترددت على شكل مقولات على السنة بعض كبار المهتمين والعاملين في قطاع النفط الخليجي . ويمكن تلخيص هذه الفروض على النحو التالي :

الفرض الاول :

يقتصر اهتمام الصحف الكويتية بقضية النفط على الجانب الخبري ، ومن النادر ان تجد قوالب اعلامية متنوعة تعرض من خلالها مشكلات النفط في الخليج العربي .

الفرض الثاني :

هناك اجماع من الصحف الكويتية على تأييد الخطوات التي تتخذها حكومات الخليج والتي تهدف جزئيا او كليا الى حماية العوائد البترولية والاستثمارات الخارجية من خطر انهيار قيمة الدولار والتضم العالمي .

الفرض الثالث :

لاتهتم الصحف الكويتية بابراز اهمية الدور الذي يجب ان تلعبه عوائد البترول في تطوير وازدهار خطط التنمية بالخليج .

الفرض الرابع :

هناك بعض التقصير من جانب الصحافة الكويتية في تأكيد اهمية مساهمة رأس المال النفطي العربي في خطط التنمية في المجال العربي .

عينة الدراسة :

هناك ثلاثة انواع من العينات تم تحديدها بالشكل التالي :

١ ــ العينة الزمنية .

٢ ــ عينة الصحف .

٣ ــ عينة القضايـــا .

وفيما يتعلق **بالعينة الزمنية** : فقد تقرر اختيار عينات زمنية متقاربة تمتد من مارس الى ديسمبر ١٩٧٨ .

اما عينة الصحف :

فقد اقتصرت الدراسة على الصحف الكويتية التالية :

١ ــ القبس .
٢ ــ السياسة .
٣ ــ الوطن .
٤ ــ الراي العام .

وبالنسبة **لعينة القضايا** : اسفرت الدراسة الاستطلاعية عن تقسيـــم القضية الرئيسية الى ثلاث قضايا فرعية هي كما يلي :

١ ــ اسعار النفط .
٢ ــ اثار انخفاض الدولار على الدول النفطية .
٣ ــ الاوبيك والعالم العربي والخارجي .

المنهج : لقد تم الاستعانة بثلاثة مناهج :

١ ــ منهج المسح الاعلامي فيما يتعلق بالمادة الاعلامية .
٢ ــ المنهج التاريخي فيما يتعلق بالخلفية التاريخية لقضية النفط فـــي الخليج .
٣ ــ المنهج المقارن : في اجراء المقارنات الكمية والكيفية بين جزئيـــات القضية النفطية وعلاقتها بالصحف .

ادوات البحث : لقد استخدم اسلوبان :

١ ــ تحليل المضمون بالنسبة لكتابات الصحف الكويتية .
٢ ــ المقابلة الحرة مع بعض المهتمين بقضايا النفط في مصر وبعض دول الخليج العربي .

نتائـــج الدراســـــة

المؤشرات الوصفية :

لقد اسفر الرصد الكمى والتحليلات الكيفية لاتجاهات الصحف الكويتيـــة في قضية النفط عن النتائج التالية :

اولا : حجم الاهتمام :

١ ــ نشرت الصحف الاربع : القبس ، السياسة ، الوطن والرأي العام ٣٩ مادة صحفية متنوعة .

٢ ــ احتلت المقالات معظم المادة المنشورة (١١ مقال) تلتها التحقيقات والاحاديث (٨ لكل منهما) ثم القضية الخبرية (٦) ثم الخبر (٣) اما الافتتاحيات فقد نشر منها اثنتان والتعليقات (١) فقط .

٣ ــ كان المحررون هم المصدر الاساسي للمواد المنشورة (٣٧) وجاء للوكالات المحلية مادتان ، ولم تكن هناك مواد يعود مصدرها للوكالات العالمية .

٤ ــ دعمت المواد بصور شخصية بلغت (٧) وصورة موضوعية واحدة وكاريكاتير واحد وجدولين احصائيين .

٥ ــ شملت الدراسة عينات من الصحف الاربع تمثل الفترة من مارس الى ديسمبر ١٩٧٨ .

مقارنة بين حجم اهتمام الصحف الكويتية الاربع بقضية النفط في الخليج :

١ ــ كانت القبس اكثر الصحف الاربع نشرا لمواد اعلامية حول قضية النفط في الخليج فبلغ مانشرته ١٦ مادة تلتها السياسة ١٠ مواد فالوطن ٨ ثم الرأي العام .

٢ ــ نشرت القبس اكبر عدد من المقالات (١٠) ونشرت السياسة اكبر عدد من الاحاديث (٤) واكبر عدد من التحقيقات ايضا (٣) .

٣ ــ اعتمدت الصحف الاربع على المحررين كمصدر للمواد الاعلامية .

٤ ــ « السياسة » اكثر تدعيما لموادها بالصور الشخصية والموضوعية والكاريكاتير ، والرأي العام دعمت موادها بجدولين احصائيين لبيان حجم النفط المنتج واحتياطيه وكمية ما يكرر منه .

٥ ــ الوطن اكثر الصحف الاربع تفوقا لموادها الصحفية ، فقد جاءت بالتحقيق والمقال والافتتاحية والحديث والتعليق والخبر .

٦ ــ كان اهتمام الصحف الاربع بالقضايا الثلاث الداخلة في البحث كما يلي :

١ ــ قضية الاسعار :

القبس	٤ مقال	١ خبر	١ قصة خبرية
الوطن	٢ حديث	١ افتتاحية	١ قصة خبرية
الرأي العام	١ حديث	١ خبر	١ تعليق
السياسة	١ حديث		

ب ــ آثار انخفاض الدولار وما يجب عمله :

السياسة	١ قصة خبرية	١ تحقيق	٢ حديث
الوطـــن	١ مقال	١ تحقيق	٢ حديث
القبس	١ مقال	١ تحقيق	
الراي العام	لاشـــيء		

ج ــ الاوبك والعالم العربي والخارجي :

القبس	٤ مقال	١ حديث	
السياسة	٢ تحقيق	١ افتتاحية	١ قصة خبرية
الوطـــن	١ تحقيق		
الراي العام	٢ حديث		

ثانيا : نوع الاهتمام :

تناولت الصحافة الكويتية القضايا الثلاث التالية تناولا مشتركا :

القضية الاولى : قضية الاسعار .

تناولت الصحف الكويتية قضية الاسعار من الاوجه الاتية :

١ ــ اتفقت الصحف الاربع القبس ، الوطن ، السياسة ، والراي العام بشأن تأييد رفع الاوبيك لاسعار النفط ، الا ان صحيفتي القبس والوطن كانتا اكثر حماسة حيث لم تستبعد الاولى وصول سعر برميل النفط عام ١٩٨٠ الى ٢٠ دولارا ، وذكرت ان ذلك لن يؤدي الى كارثة او حتى الى اكتشاف بديل في هذا الوقت فالغرب سيدفعون مثلما دفعوا من قبل ولن يحدث شيء (تدخل) (٢٣) كما بلغت الحماسة لارتفاع الاسعار في « الوطن » (٢٤) لدرجة اعتبار ان الزيادة بنسبة ٣٠٪ امرا واقعيا .

٢ ــ واذا نظرنا الى الحديث داخل الاوبيك عن الاسعار لوجدنا ان صحيفتـــي القبس والوطن ايضا تنتقدان الاوضاع داخل الاوبيك وموقف الدول الاعضاء تجاه قضية الاسعار ، فترى « القبس » ان وزراء الاوبيك يصرحون بتفاؤل عن تماسك الاوبيك ، ولكن الواقع ان الانسجام مفقود بين اعضاء الاوبيك، وان وزراء الاوبيك لايستطيعون حتى الدفاع عن ارتفاع الاسعار (٢٥) اما « الوطن » فتنتقد بشدة الدول المحافظة من الاوبيك والتي ترى رفع اسعار البترول بنسبة ٥ ٪ ، وذكرت ان من يفعل ذلك سوف يضطر الى السحب من احتياطياته للانفاق على التنمية بالداخل (٢٦) اما السياسة فلم تتعرض لصدى الاسعار على المحيط الداخلي سوى بذكرها ان دولة منفـــــردة

لاتستطيع رفع اسعارها (٢٧) بقدرة الدول المنتجة الاخرى في الاوبيك على اغراق السوق وتجريد قرار الرفع من معناه واجهازها على التخفيض مرة اخرى .

اما الراي العام فلم تتعرض بأي شكل لمناقشة مسألة الاسعار على المستوى الداخلي للاوبيك .

٣ ــ واذا نظرنا الى قضية الاسعار والمحيط الخارجي فاننا نرى للمرة الثالثة بروز صحيفتي القبس والوطن ، حيث انتقدت الاولى دول الغرب لزعمها ان بترول الاسكا وبحر الشمال سوف يغرق العالم ويسبب انخفاض اسعار النفط ، وعلقت الصحيفة على ذلك بقولها ان هذه الدول تفعل ذلك من اجل الضغط على الاوبيك لاتخاذ قرارات متساهلة بشأن الاسعار والتضخم وانخفاض الدولار (٢٨) ، اما الثانية (الوطن) فقد انتقدت بشدة الدول الغربية المستهلكة للبترول التي تصرخ من ارتفاع اسعاره ، وفي نفس الوقت تمتلىء خزائنها من حصيلة الضرائب المفروضة على البترول المستورد ، ولولا ذلك لوصل البترول للمستهلك عندهم بسعر الماء (٢٩) .

أما عن الصحيفتين الاخريين فقد طالبت « الراي العام » بطريقة هادئة الدول المستهلكة بالتروي في الحكم على الاوبيك ، واوضحت ان قرار الاوبيك برفع الاسعار جاء تصحيحا للاوضاع الاقتصادية العالمية ، أما « السياسة » فلم تورد شيئا في هذا المجال .

٤ ــ واذا تعرضنا للحلول المقترحة التي قدمتها الصحف الاربع ازاء قضية الاسعار نجد ما يلي :

أ ــ اتفقت « القبس والوطن » حول وجهة نظر مؤداها ان حماية النفط تحتاج لاكثر من تعديل الاسعار ، تحتاج لميكانيكية اسعار معينة تربط زيادة اسعار النفط بزيادة اسعار السلع الاخرى غير النفطية .

ب ــ رأت « القبس » من وجهة نظر منفردة ضرورة تماسك الاوبيك والغاء الفائض البترولي (٣٠) الذي يؤدي الى ضعف مركز الاوبيك في اتخاذ قرارات رفع الاسعار .

ج ــ ارتأت السياسة استراتيجية ذات بعدين (٣١) : الاول لحماية العوائد البترولية من التآكل وذلك عن طريق التصحيح المستمر للاسعار ، والثاني حول ما يجب اتخاذه عندما يزيد العرض عن الطلب .

د ـــ رات « الوطن » انه يجب النظر الى موضوع الاسعار في اطـــار مايسمى « بأزمة الطاقة المرتقبة عام ١٩٨٥ » ، فالخروج من الازمة يحتم اكتشاف مصادر جديدة ، وذلك يحتاج لانفاق مليـــارات الدولارات ، ولن يتأتى ذلك الا برفع اسعار البترول بالقدر الذي يكفي الاوبيك للصرف على اكتشاف مصادر بديلة (٣٢) .

القضية الثانية : آثار انخفاض الدولار وما يجب عمله :

تناولت الصحف الكويتية هذه القضية من الجوانب الثلاثة التالية :

١ ـــ اسباب الازمة (مشكلة انخفاض الدولار)

رات السياسة ان اسباب انخفاض الدولار يعود بشكل اساسي الى العجز في الميزان التجاري الامريكي ، ولوجود ٨٠ مليار دولار خارج امريكا ،ويبدو ان امريكا غير قادرة على منافسة شركائها الصناعيين بجدارة فلجأت الى تخفيض الدولار حتى تقلل من اسعار منتجاتها (٣٣) .
وقد اوضحت «الوطن» ان انخفاض الدولار لايعود الى ارتفاع سعر النفط ، فقد دل تجميد سعر النفط مع استمرار انخفاض الدولار على ذلك .
ولم تتعرض القبس والرأي العام لبيان اسباب ازمة الدولار .

٢ ـــ اثار انخفاض الدولار على الدول النفطية :

اجمعت «القبس والسياسة» على ان انخفاض الدولار يؤدي الى تآكل عوائد الدول النفطية وانخفاض قيمة الاستثمارات الى النصف (٣٥) وانخفاض الانفاق على خطط التنمية بالداخل ، فعائدات الدولار معظمها يدفع بالدولار ، والجزء الاكبر من استثمار هذه العوائد يتم بالدولار ايضا ، وكذلك ادى استمرار انخفاض الدولار الى استمرار انخفاض عائدات الاوبيك من ١٨٥ مليار الى ٥٧ مليار دولار (٣٦) ، وكل ذلك لايعنى سوى ان الدول الصناعية تستنزف ثروات دول النفط مقابل دولارات متضخمة ، وفي نفس الوقت توفر مالديها من طاقات من بترول وفحم لعصر ما بعـــد النفط .

اما صحيفتا « الوطن » و « الرأي العام » فلم تتعرضا لاثار انخفـــاض الدولار .

٣ ـــ ما يجب عمله ازاء انخفاض الدولار :

اتفقت الصحف الثلاث القبس والوطن والسياسة على إنه من غير المفضل ان تلجأ الاوبيك الى التخلي عن الدولار كوسيلة لدفع عوائد البترول ، وقد

قدمت السياسة والوطن تعليل ذلك بأن ذلك يعود لوضع الدولار الحساس، فالتخلي عنه يمكن ان يؤدي الى خسائر كبيرة (٣٧) ، ونظريا يمكن اللجوء الى سلة عملات ليتم الدفع عن طريقها ، ولكن عمليا فان الشركات لن تدفع ثمنا للنفط سوى الدولار الهابط . وذكرت الوطن تعليلا لعدم التخلي عن الدولار ان دول الخليج توظف ١٤١ مليار دولار كاستثمارات في الدول الاجنبية وان التخلي عن الدولار يصيب هذه الدول بخسائر كبيرة (٣٨) .

واذا تركنا مسألة التخلي عن الدولار فاننا نجد صحيفتي الوطن والسياسة (دون القبس والراي العام) يقدمان عددا كبيرا من الحلول الممكن الاخذ بها في مواجهة الدولار :

أ — اتخاذ قيمة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي معيارا لتسعير النفط .

ب — اللجوء الى سلة من العملات لدفع عوائد النفط بها .

جـ — رفع اسعار النفط بنسبة انخفاض الدولار ونسب التضخم في العالم .

د — اتخاذ سلاح البترول في معاملة امريكا التي يمكنها ان تحل مشكلة الدولار لو انها تركت اسلوب التلاعب الذي تتبعه (٣٩) .

هـ — تقنين الانتاج وتحاشي زيادة العرض على الطلب .

و — تركيز خطة الاستثمارات في الدول النفطية ثم العربية ثم الصديقة من دول العالم الثالث (٤٠) والتركيز بصفة خاصة على الاستثمارات في الدول العربية وحشد وتكامل المواد العربية من اجلها .

القضية الثالثة : الاوبيك والعالم العربي والخارجي

تعرضت الصحف الاربع بشكل اجمالي لموضوعات ومجالات تأثير وتأثر وتعاون بين الدول النفطية وغير النفطية ، وقد تعرضت بعض الصحف لمواضيع مشتركة في هذا المجال وانفردت بأخرى .

١ — الحوار

تعرضت القبس والسياسة والراي العام لمسألة الحوار بين الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له ، حيث ورد بالقبس ان تماسك الدول النفطية في مواجهة من يطلبون تخفيض اسعار النفط لايجب ان يؤدي الى الاضرار بمسألة الحوار مع السوق الاوروبية المشتركة ، فالحوار وسيلة تعبر بها الاوبيك عن وجهة نظرها (٤١) .

اما السياسة فقد استعرضت مسار الحوار منذ نشأته وحتى وصوله الى طريق شبه مسدود ، واما صحيفة الراي العام فقد ذكرت ان الاحتياطي البترولي يمكن ان يعتبر ورقة رابحة ـــ لو احسن استخدامها ـــ تفيد في مسألة الحوار العربي الاوروبي (٤٢) .

٢ ـــ التعـــــاون

وقد تعرضت ايضا نفس الصحف السابقة الثلاث لمسألة التعاون بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له بوجه عام والدول النفطية العربية وغير النفطية العربية بوجه خاص ، فقد تعرضت القبس لصناعة التكريـــــر الكويتية ، وذكرت ان الدول النفطية يجب ان تقوم باحتكار صناعة التكرير والبتروكيماويات العالمية .

ومن ناحية اخرى فقد عددت صحيفة القبس مجالات التعاون بـــين الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له ، ثم ذكرت ان هذا التعاون يمكن ان ينجح لو اخذت الدول المستهلكة في الحسبان مشاكل وحاجات واولويات البلدان المصدرة للنفط (٤٣) .

وتعرضت السياسة لمسألة مساعدات الدول النفطية للدول النامية، فذكرت انها تضاعفت بعد عام ١٩٧٣ وتعددت مجالاتها ، وان السعودية والامارات تعتبران من بين اكبر ٦ دول مقدمة للمساعدات في العالم(٤٤) . كما تعرضت السياسة ايضا لمسألة الديون العربية ، وذكرت انه يجب على الدول النفطية العربية ان تقف بجوار الدول العربية الاخرى غـــير النفطية لحمايتها من الغرق في الديون الاجنبية ، وعليها ان تمولها براس المال العربي (٤٥) .

كما ذكرت الراي العام ان الدول النفطية يمكن ان تلعب دورا مهما في تنفيذ مشاريع تعود فوائدها على الجميع ، وذكرت الراي العام ان كل العوامل متوافرة لقيام صناعة تكرير وصناعات بتروكيماوية عربية واسعة، وهذه العوامل هي : النفط ذاته ، والايدي العاملة العربية ، وراس المال العربي الذي يمكن ان يستغل في الداخل بدلا من الخارج (٤٦) .

٣ ـــ تعرضت الصحف الكويتية بشكل منفرد في مجالات العلاقات الدولية لمواضيع مختلفة ، فقد تعرضت القبس لمسألة تفوق احتياطيات امريكا الجنوبيـــة البترولية (المكسيك وفنزويلا) على احتياطيات السعودية مرة ونصف ، فذكرت ان المكسيك وفنزويلا لن يرضيا بانتاج ٨ ملايين برميل من النفـــط يوميا مقابل دولارات هابطة ، وان رضيا فان ذلك سيوفر البترول السعودي ويطيل عمره ، وذلك يعتبر نعمة لا نقمة (٤٧) .

وتعرضت القبس ايضا لمسألة انضمام بريطانيا لدول الاوبيك .
اما السياسة فقد تعرضت لمسألة التدخل الاجنبي في عدن واليمن الشمالي ، وذكرت ان ذلك ليس في صالح السعودية او غيرها من الدول النفطية التي حققت الاستقرار الداخلي لضمان تدفق البترول (٤٨) .

اما الوطن فقد اوردت انتقادا وجهته موسكو لواشنطن حول مسألة كامب ديفيد ، حيث ذكرت موسكو ان الكامب يوطد وضع اسرائيل وهي ركيزة امريكا في دول الخليج حيث ٨٠٪ من الاحتياطي العالمي للبترول .

القضايا التي انفردت بها الصحف

اتضح مما سبق ان الصحف الكويتية اشتركت في تناول القضايا الثلاث السابقة فيما بينها بدرجة كبيرة ، واما عن انفراد الصحف بقضايا او مواضيع متفرعة عن قضية النفط فكان ذلك في حدود ضيقة جدا ، ولصحيفة القبس فقط .

فقد اوردت مقالا ذكرت فيه ان الانابيب القصيرة لنقل البترول اصبحت عديمة الجدوى ، وان الخطوط الطويلة للانابيب لازال لها اهمية اقتصادية واستراتيجية واسعة ، ورأى المحرر ان خط التابلاين لو كان يمر بغير الدول العربية لكان موقفا اقتصاديا جبارا (٥٠) .

كما تعرضت القبس لموضوع الاكتشاف البترولي الجديد بالكويت ، وذكرت انه يجب عمل مراجعة شاملة اساسها الاهتمام بتقليل الاعتماد على النفط وزيادة الاعتماد على السواعد (٥١) .

النتائج النهائية :

لقد تحددت صورة شبه كاملة تتضمن حجم ونوع الاهتمام الذي تبديه الصحف الكويتية نحو قضية النفط في الخليج العربي في السبعينيات ، وذلك من خلال متابعة معالجات الصحف الكويتية ومواقفها واتجاهاتها ازاء هذه القضية الحيوية . ويمكننا من خلال استقراء النتائج الجزئية اختبار مدى صحة او عدم صحة الفروض التي ذكرناها في بداية الدراسة .

بالنسبة للفرض الاول ، الذي يشير الى اقتصار اهتمام الصحف الكويتية بقضية النفط على الجانب الخبري مما ترتب عليه ندرة القوالب الاعلامية الاخرى التي تعالج من خلالها مشكلات النفط في الخليج العربي ، فقد ثبت خطأ هذا الفرض ، اذ ان الصحف الكويتية التي تضمنتها عينة الدراسة وهي القبس والسياسة والوطن والراي العام قد ابدت اهتماما اعلاميا متنوعا بقضية النفط . وقد احتلت المقالات معظم المادة المنشورة اذ بلغت ١١ مقالا من مجموع ٣٩ مادة اعلامية مختلفة ، يليها التحقيقات والاحاديث (٨ لكل منهما) ثم القصة الخبرية

(٦ مرات) وفي النهاية يأتي الخبر (٣ مرات) .

اما الفرض الثاني : الذي يشير الى اجماع الصحف الكويتية على تأييد الخطوات التي تتخذها حكومات الخليج والتي تهدف الى حماية العوائد البترولية والاستثمارات الخارجية من خطر انهيار قيمة الدولار . فقد تحقق هذا الفرض في جميع الصحف وخصوصا السياسة التي طالبت هي والوطن باتخاذ مجموعة اجراءات تتلخص في العمل على رفع اسعار النفط بنسبة انخفاض الدولار ونسب التضخم في العالم ، وطالبت بتقنين انتاج النفط وتركيز خطة الاستثمارات في الدول النفطية ثم الدول العربية ، ثم الدول الصديقة من العالم الثالث .

وفيما يتعلق بالفرض الثالث : الذي يرى ان الصحف الكويتية لاتهتم بابراز الدور الذي يجب ان تلعبه عوائد البترول في تطوير وازدهار خطط التنمية بالخليج فقد ثبت صحة هذا الفرض ، اذ لم نصادف في الصيغة التي اخترناها من الصحف الكويتية ادنى محاولة من جانب اية صحيفة للاشارة الى هذا الجانب فضلا عن ابرازه او تأكيد اهميته ، بل كان يأتي الحديث عن هذا الموضوع عرضا وعلى لسان بعضخبراء النفط او علماء السياسة من خلال الاحاديث التي كانوا يدلون بها لبعض الصحف الكويتية . ومثال ذلك حديث الطريقي في الوطن وعتيقة في القبس .

ويأتي الفرض **الرابع والاخير ،** وهو يشير الى تقصير الصحافة الكويتية في تأكيد اهمية مساهمة رأس المال النفطي في خطط ومشروعات التنمية على المستوى العربي ، فقد ثبت خطأ هذا الفرض نسبيا ، اذ لم يخل الامر من بعض الاهتمام الذي ابدته بعض الصحف الكويتية في طرح هذه القضية بأشكال مختلفة ومن خلال قوالب صحفية متعددة . وتبرز صحيفة السياسة في هذا الصدد ، اذ اثارت هذه القضية عدة مرات ، سواء على لسان بعض الخبراء النفطيين (حديث مع الطريقي) (حديث مع د. محمود اسماعيل استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت) ، او على لسان محرريها اذ طالبت في بعض افتتاحياتها الدول النفطية بضرورة الاسهام في حل مشكلات الدول العربية الاخرى وخصوصا تلك الدول التي تعاني من الديون المتراكمة ، كما نبهت السياسة الى اهمية المشاركة من جانب الدول النفطية في تمويل مشروعات التنمية في الدول العربية .

الصحافة الكويتية وقضية النفط في الخليج العربي

جدول يبين حجم اهتمام الصحافة الكويتية بقضية النفط في الخليج العربي

الصحيفة	مجموع المادة المنشورة	نوع المادة								المصدر		الصور			كاريكاتير	جداول احصائية
		خبر	قصة خبرية	تعليق	حديث	مقال	افتتاحية	تحقيق	المحرر	محلية	عالمية	شخصية	موضوعية			
القبس	١٦	١	٢	–	٢	١٠	–	١	١٤	٢	–	١	–		–	–
السياسة	١٠	–	٢	–	٤	–	١	٣	١٠	–	–	٣	١		١	–
الوطن العربى	٨	–	١	١	٢	١	١	٢		٨	–	٢	٢		–	–
الرأى العام	٥	٢	١	–	–	–	–	٢	٥	–	–	١	–		–	٥
اجمالى	٣٩	٣	٦	١	٨	١١	٢	٨	٣٧	٢	–	٧	١		١	٢

الهوامش :

(١) الكسي فاسيليف ـــ بترول الخليج والقضية العربية ص ٦٨ .

(٢) المرجع السابـــق .

(٣) الحوادث اللبنانية ١٩٧٨ .

(٤) د. سليمان الصفار . رئيس وفد البحرين في الدورة الاستثنائية السابعة للامم المتحدة . ١٩٧٥ .

(٥) تقرير لنادي روما بعنوان (الانسانية في نقطة التحول) (النفط في الدورة الاستثنائية السابعة للامم المتحدة) .

(٦) جامشيد اموزيغار رئيس وفد ايران في الدورة التي سبق الاشارة اليها .

(٧) منصور كخيا رئيس وفد ليبيا في الدورة المذكورة .

(٨) صباح الاحمد الجابر الصباح رئيس وفد الكويت في الدورة السالفة الذكر .

(٩) الجمهورية العراقية مقال ١٩٧٨ .

(١٠) عبد العزيز بوتفليقة رئيس وفد الجزائر في الدورة سالفة الذكر .

(١١) فيروز كيزر رئيس وفد باكستان في الدورة المذكورة .

(١٢) جامشيد اموزيغار رئيس وفد ايران في الدورة .

(١٣) ماهر الكرد ـــ الازدهار البائس ـــ ملاحظات اولية حول النظام الاقتصادي ـــ الاجتماعي في الكويت ـــ ص ٣٩ .

(١٤) الكسي فاسيليف . تنمية الخليج والقضية العربية .

(١٥) ماهر الكرد . المرجع السابق .

(١٦) ماهر الكرد . المرجع السابق .

(١٧) « الانوار » اللبنانية ١٩٧٨ .

(١٨) « المدينة المنورة » السعودية ١٩٧٨ .

(١٩) الكسي فاسيليف . المرجع السابق .

(٢٠) المرجع السابق .

(٢١) المرجع السابق .

(٢٢) عبدالرحمن سالم العتيقي (في ذلك الحين ، وهو الان المستشار الاقتصادي لامير الكويت) .

(٢٣) القبس مقال (ماذا يحدث لو ..) ٢٧ـــ٦ـــ١٩٧٨ .

(٢٤) الوطن حديث للشيخ عبد الله الطريقي ابريل ١٩٧٨ .

(٢٥) القبس مقال (مسكينة الاوبيك) ٨ـــ٤ـــ١٩٧٨ .

(٢٦) الوطن الحديث السابق .

(٢٧) السياسة حديث وزير النفط الليبي ١٨ـــ١٢ـــ١٩٧٨ .

(٢٨) القبس : مقال (مسكينة الاوبيك) ٨ـــ٤ـــ١٩٧٨ .

(٢٩) الوطن : افتتاحية (امريكا والنفط والدولار) ٢٩ـــ٨ـــ١٩٧٨ .

(٣٤) الوطن : حديث اين النفط الليبي ١١ــ٥ــ١٩٧٨

(٣٥) السياسة : حديث د. محمود اسماعيل ١٩٧٨ .

(٣٦) القبس : تحقيق « كيف تقلصت موجودات الاوبيك ١٩ــ١١ــ١٩٧٨ .

(٣٧) السياسة : حديث د. مانع العتيبة ١١ــ٥ــ١٩٧٨ .

(٣٨) الوطن : حديث الشيخ عبد الله الطريقي ابريل ١٩٧٨

(٣٩) الوطن : الحديث السابق للطريقي .

(٤٠) السياسة : الحديث السابق للدكتور محمود اسماعيل.

(٤١) القبس : مقالي (مزيد من التماسك ــ والحذر من مشاريع التكرير) ٢٥ ــ ١٢ ؛ ٢ــ٧ــ٧٨ بالترتيب .

(٤٢) الرأي العام : حديث د. نيقولا سركيس السابق .

(٤٣) القبس حديث د. عتيبة السابعة .

(٤٤) السياسة تحقيق (هل صحيح ان بلدان الاوبيك تبنى امبراطوريات للمال) ٢٩ــ٥ــ١٩٧٨ .

(٣٠) القبس : مقال (مزيد من التماسك) ٢٥ــ١٢ــ١٩٧٨ .

(٣١) السياسة : حديث لوزير النفط الليبي ١٨ــ١٢ــ١٩٧٨ .

(٣٢) الوطن : حديث د. نيقولا سركيس ١٩٧٨ .

(٣٣) السياسة : حديث د. هاشم خواجكيه ٢١ــ٣ــ١٩٧٨

(٤٥) السياسة : تحقيق (الدول النفطية مطالب قوميا بحل هذه المشكلة) ٢٤ــ٧ــ١٩٧٨ .

(٤٦) الرأي العام : حديث للشيخ عبد الله الطريقي ١٤ــ٣ــ١٩٧٨ .

(٤٧) القبس : مقال (الشيخ والواقع) ٦ــ٩ــ١٩٧٨ .

(٤٨) السياسة : افتتاحية (مسؤولية الدول النفطية في تهدئة الوضع اليمني) ٢٧ــ٣ــ١٩٧٨ .

(٤٩) الوطن : تحقيق (امريكا هي المستفيد من الكامب) ٢٢ــ٩ــ١٩٧٨ .

(٥٠) القبس : مقال (الانابيب البديلة) ٢٨ــ٨ــ١٩٧٨ .

(٥١) القبس مقال (الاكتشاف الجديد ومراجعة النفس) ٢٤ــ٧ــ١٩٧٨